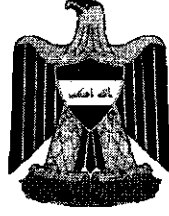


كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئينتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٩١ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٠ / ٧ / ٢٠١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرار الحكم الآتي :

المدعية : (ح . خ . ر) - وكيلها المحامي (ق . ن . خ) .

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان القانونيان المدير (س . ط . ي .) والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س) .

الإدعاء :

أدعى وكيل المدعية أن أمين بغداد / إضافة لوظيفته كان قد أقام الدعوى المرقمة (٣١٢٨ / ب / ٢٠١٧) لدى محكمة بداءة بغداد الكرخ على موكلته يطلب فيها إبطال قيد العقار المرقم (٢ / ٦١٩٦ الداودي) العائد ملكيته لموكلته مستنداً الى قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦ وان الدعوى قيد المرافعة . وأدعى إن احدى فقرات القرار هو في حال مخالفة شروط القرار يتم مصادرة المشروع أرضاً وبناءً وأن المصادرة لا سند لها من القانون ومخالفة للدستور النافذ كون الملكية مصنونة . وإن القرار شرع في ظل الدستور السابق وإن ابطال القيد يختلف عن المصادرة

زهراء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

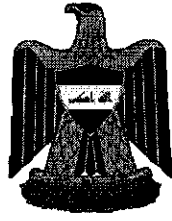
PO. BO 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - 00964770677419

البريد الإلكتروني

ص . ب . ٥٥٥٦٦



كويتي عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٩١ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

لأن الابطال يسري على التسجيل الذي تشويه شائبة كالتزوير . وان أمين بغداد طلب ابطال قيد العقار ولم يطلب المصادرة . وطلب وكيل المدعية الحكم بالغاء قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦ بداعي مخالفته للدستور النافذ . تم تبليغ المدعى عليه/إضافة لوظيفته بعريضة الدعوى ومستنداتها فأجاب عليها وكيله بأن وكيل المدعية لم يبين المخالفة الدستورية للقرار المطعون فيه ، وإن المحكمة الاتحادية العليا كانت قد فصلت بالدعوى المرقمة (٥٤/اتحادية/٢٠١٨) وبقضية مماثلة برد الطعن بدستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦ . وطلب رد الدعوى ، وفي اليوم المحدد للمرافعة حضر وكيل المدعية وحضر وكيل المدعى عليه/إضافة لوظيفته ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً ، كرر وكيل المدعية عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ما جاء فيها ، أجاب وكيل المدعى عليه نكر ما ورد باللائحة الجوابية ونطلب رد الدعوى . طلب وكيل المدعية تأجيل الدعوى لانتهاؤ ولاية المدعى عليه/إضافة لوظيفته فقرر رد الطلب لأن الدعوى مقامة على المدعى عليه/إضافة لوظيفته كشخصية معنوية وليس شخصاً اعتيادياً ، لذا تبقى الدعوى قائمة من جهة توجه الخصومة وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم علناً في الجلسة .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد أن المدعية (ح . خ . ر) تطعن بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦ بداعي مخالفته لأحكام دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الذي نص على ان الملكية الخاصة

زهراء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

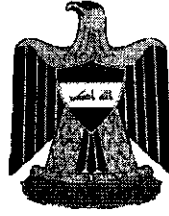
PO.BO 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - 00964770677419

البريد الالكتروني

ص . ب . ٥٥٥٦٦



كوٲماری عیراق
داد كای بالآی ئیبتنجدادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٩١ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

مصانة وتدعي المدعية إن القرار موضوع الطعن قد صدر في ظل الدستور السابق لصدور دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وإنها اقامت هذه الدعوى بمناسبة إقامة دعوى عليها من أمين بغداد/إضافة لوظيفته برقم (٣١٢٨/ب/٢٠١٧) في محكمة بداءة الكرخ وقد طلب فيها إبطال قيد العقار (٢/٦١٩٦ م ٢٠ داودي) للأسباب التي ذكرها في الدعوى . وقد اطلعت المحكمة على الدعوى المذكورة ومرفقها اضبارة الكشف المستعجل المرقمة (١١٥/م/٢٠١٤) ووجد إن قطعة الارض الموصوفة كانت قد خصصت الى (س . ع . ف) وفق أحكام قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦ بسعر خاص (مركزي) وذلك لغرض إنشاء دار حضانة عليها ، وبدلاً من ذلك تم إقامة دار سكني عليها وبيعت الى المدعية في هذه الدعوى (ح . خ . ر) . وبناء عليه وحيث إن قطعة الارض الموصوفة قد بيعت بسعر خاص ويهدف انشاء دار حضانة عليها وإن المدعية في هذه الدعوى والتي سبقتها قد خالفت هذا الشرط الذي ملكت قطعة الارض بموجبه ، لذا فإن مخالفته تستدعي إبطال قيده ذلك ان ملكية العقار المذكور ملكية غير مستقرة ومقترنة بشرط فاسخ لها ولا تستقر إلا إذا تم تنفيذ ذلك الشرط ، واستناداً الى ما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا ان قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) - موضوع الطعن - جاء متوازناً في حكمه وأن من ملكت الارض بموجبه قد وافق بتملكها تحت الشرط الذي نص القرار موضوع الطعن عليه وهو وجوب إنشاء دار حضانة على قطعة الارض الموصوفة ، ولا تجد المحكمة الاتحادية العليا ما يشكل خروجاً على أحكام الدستور باستعادة قطعة الارض موضوع الدعوى البدائية المشار اليها آنفاً من قبل الجهة المالكة لها بالأصل وبناء عليه فان دعوى المدعية (ح . خ . ر) لا تستند الى سند يحميه الدستور ، عليه قرر الحكم ببرد دعوى المدعية وتحميلها المصاريف وأتعاب محاماة وكيلها المدعي عليه

زهراء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel - 009647706770419

هاتف - 00964770677419

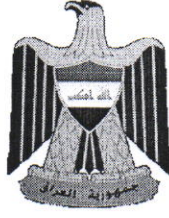
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

PO.B0 55566

ص . ب . ٥٥٥٦٦

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئبنتبجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٩١/اتحادية/اعلام/ ٢٠١٨

(رئيس مجلس النواب/إضافة لوظيفته) ومقدارها مئة الف دينار وصدف الحكم بالاتفاق باتاً وملزماً استناداً الى احكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وأفهم علناً في ١٠/٧/٢٠١٨ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس ابو التمن

العضو
محمد رجب الكبيسي